نص خطبة السيد الحكيم السياسية في عيد الفطر المبارك ١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين

يمر علينا هذا العيد السعيد مقترناً بالذكرى السنوية لسقوط الدكتاتورية وانبثاق النظام الديمقراطي في العراق.

والتي تزامنت مع ذكرى استشهاد الإمام الشهيد الصدر (قدس سره) في رسالة اعتبار عظيمة بأن الدم يثأر لنفسه وأن المظلوم سينتصر ولو بعد حين.

لقد استطاع العراقيون بفضل وتوفيقه أن يعبروا محطات صعبة وعسيرة في خضم تجربتهم السياسية خلال العقدين الأخيرين .. حيث مرت التجربة السياسية بمنعطفات خطيرة كادت تعصف بكل التضحيات والمنجزات لولا حكمة المرجعية الدينية العليا واخلاص القوى السياسية الوطنية في تقديم المصلحة العليا للبلد على أي اعتبار آخر..

نشكر الله تعالى على استتباب الأمن في البلاد ، بفضل الجهود الحكومية والأمنية والعسكرية التي تبذل من جميع المؤسسات والقوات المسلحة الباسلة في :(الدفاع والداخلية والحشد الشعبي والبيشمركة والأمن الوطني وجهاز المخابرات ومستشارية الأمن القومي) بقيادة الأخ السوداني ، وعلى الجميع أن يتكاتف ويتعاون في الحفاظ على المنجز مجتمعاً وحكومةً ونخباً وقوى سياسيةً ومؤسسات وبرلمان.

ومثلما كانت هناك بعض الأخطاء في أداء المهام والواجبات.. فكذلك كانت هناك تضحيات وصبر وإيثار لن يتنكر التاريخ لأصحابها ومواقفهم المشرفة فيها .. وهي مواقف يجدر استحضارها والمراكمة عليها والمضي باستمرار نحو المسار الإصلاحي للبلد. عبر المراجعة والتقييم المستمر لتحقيق الإصلاح المنشود..

ولطالما كانت المراجعة والتقييم حاضرين في أذهاننا عند كل محطة يشهدها البلد.. فالغاية هي التصحيح والالتزام بالمسار الذي يحفظ وحدة العراقيين ويحقق حياة حرة كريمة لهم .. دون أن تتحول المراجعة والتقويم إلى تصفية حسابات سياسية هدفها الإرباك وتعطيل الحياة اليومية للناس وتأخيرعجلة بناء الدولة.

لذا فإني أدعو القيادات الوطنية إلى اجتماعٍ مركزي رفيع يقوم على استثمار البيئة الإيجابية التي يعيشها البلد حاليا والاستفادة منها في مراجعة التجربة السياسية في العراق وتقويمها والخروج بنقاط جوهرية ومفصلية تعالج الأخطاء البنيوية التي تتسبب في حالات الانسداد السياسي للبلد.. ولطالما كانت حالات الانسداد السياسي معطلة ومربكة لمسار بناء الدولة وتطويرها.

إننا بحاجة إلى إصلاحات عميقة لبنية النظام السياسي في بعديه الاقتصادي والتشريعي .. على أن تكون هذه الإصلاحات من رحم التجربة السياسية التي خاضتها القوى السياسية الوطنية في العراق .. فلا نريد أن نبدأ من الصفر ونعرض البلد إلى الفراغ والإرباك السياسي.. بل نريد اصلاحاً بنيويا ينسجم مع طبيعة نظام الدولة الاتحادي من جهة.. و يكون منطلقا من مؤسساته الدستورية دون تسويف وتعطيل من جهة أخرى.

إن وحدة الكلمة.. والمشاركة في القرار.. والتوافق الوطني.. تمثل ثلاثية القدر العراقي الذي يجب أن لا نتغافل عنه في محطات العمل السياسي.. كما يجب أن لا نستغرق بمفاهيم غير واقعية بعيدة عن البيئة العراقية وخصوصيته المجتمعية المركبة.

-إن ترسيخ معادلة (العراق أولاً .. والعراق للعراقيين) سيساعد الجميع على الشعور بالمسؤولية المضاعفة والاتكاء الحصري على القوة الداخلية وضرورة التقارب والتفاهم البيني إزاء الملفات كافة ، مما يجلب الثقة بالنفس واحترام الآخر والانتقال من مرحلة التشكي و التشظي السياسي إلى مرحلة النضوج واتخاذ القرار الصحيح .

ويجب أن نعي بأننا لا نملك إلا هذا الوطن ولا نقوى إلا بتمسكنا ببعضنا ولايمكن أن نرتقي إلا بارتقاء أدائنا السياسي ونجاحنا في ايجاد الآليات العراقية المناسبة لصناعة القرار الوطني.

إن العراق كبير بشعبه وعريق بتاريخه وحضارته .. ولا يمكن اختزاله بجهة أو مكون دون آخر.. فالعراق بلد الجميع..

لقد بات من الضروري أن تتجه القوى السياسية الوطنية ومؤسسات الدولة نحو النهج الإستراتيجي في تحديد المصالح العليا للبلد وآليات تحقيقها وسبل حمايتها بحرص وطني متجرد عن التنافس السياسي المحموم في المواسم الانتخابية.. وبخلاف ذلك فإننا سنعرض البلد إلى مزيد من هدر الفرص والتفريط بمصالح الشعب.

إنني أدعو الحكومة ومجلس النواب إلى اعتماد وثيقة وطنية إستراتيجية تنص بوضوح على تحديد الآليات التي تحمي المصالح العليا للبلد.. وأبرزها حاكمية الدستور والقضاء.. وأن لا نتعامل مع تلك الآليات بسياقات سياسيةٍ همها الربح والخسارة .. بل يكون التعامل بعقلية الدولة والحرص على مصالح البلد وحقوق الشعب.

وأن تكون هناك مشاركة واسعة في كتابة هذه الوثيقة الوطنية ضمن أسس التخصص والمنهجية الرصينة.

إننا نريد علاقات دولية واثقة ومتكاملة ومتوازنة، تحقق مصالح بلدنا وشعبنا و وفق قواعد حسن الجوار والعلاقات الحسنة والشراكات الكبرى مع الجميع ، بعيداً عن التقاطعات والتصفيات والأجندات الضارة بنا وبغيرنا من الدول و الشعوب ، وفق معادلة آمنة تساعد على أمن المنطقة واستقرارها وازدهارها.

إن الدولة لا يمكن تقويتها من دون الاعتماد على مؤسساتها التنفيذية والتشريعية بشكل متوازن

ومسؤول .. فهي الممثلة والمختصة بالتعامل الخارجي ، وعليها يتوقف رسم السياسة الخارجية للبلد.. ولن يتم ذلك بمعزل عن إطار جامع يضم القوى السياسية الوطنية الممثلة للشعب التي ترجمت ثقة الشعب لتلك الحكومة.. فهي جزء أساسي وساند لعمل الحكومة وتوجهاتها.

وهنا لابد أن أشير إلى أهمية تفعيل دور مجلس النواب التشريعي و الرقابي من خلال الاسراع باختيار وانتخاب رئيس جديد ينهض بأعباء إدارة المجلس ومسؤولياته وجلساته وجدول أعماله و تنظيم علاقته بالسلطات الأخرى .

وهذا الأمر يستدعي من إخوتنا في المكون السني الكريم الإسراع في التفاهم داخل المكون لحسم ملف رئاسة المجلس ، ونحن على ثقة بإمكانيتهم في حل هذا الموضوع بوقت قريب وبصورة عاجلة ، ومستعدون لتقديم أي مساعدة مطلوبة بهذا الشأن.

كما أدعو هيئة رئاسة مجلس النواب إلى تحديد موعد قريب بعد عطلة العيد لانتخاب الرئيس في كل الأحوال والظروف لإنهاء شغور رئاسة المجلس.

والدعوة متواصلة لجميع السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب إلى بذل مزيد من الجهد لإتمام التشريعات العالقة وتمرير حزمة كبيرة منها خدمة للصالح العام .

كما لابد من تقوية جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها الدستورية.. ففيها مصالح الشعب وعليها تتوقف عجلة البناء والإعمار في البلد .. وفي مقدمة هذه المفاصل وعماد الخدمة فيها هي الحكومات المحلية التي لها تماس مباشر بمصالح الناس وخدمتهم.

لقد تشكلت مجالس المحافظات من خلال التحالفات السياسية للقوى الفائزة في الانتخابات المحلية الأخيرة.. وقد أخذت عهداً على نفسها بتطوير عجلة الخدمات والإعمار في هذه المحافظات.. ويجب على تلك التحالفات أن تفي بإلتزامها وعهدها الذي قطعته .. فمن دون ادامة استقرارها السياسي لن تتمكن الحكومات المحلية من المضي في مشروعها الخدمي.

إن الحفاظ على الاستقرار السياسي في المجالس المحلية يعد مقدمة أساسية لحفظ الأمن والدفع بعجلة الخدمات نحو التطور والازدهار في محافظاتنا الحبيبة.

إن توثيق العلاقة بين المركز والإقليم و بين المركز والحكومات المحلية أمر هام وضروري لضمان عدالة توزيع الموارد والامكانيات بين الجميع و أن يكون العراق كله ورشة خدمية كبيرة لخدمة الناس واسعادهم وتطمينهم وتلبية احتياجاتهم دون تمييز أو تلكؤ .

لانريد هدراً للوقت والفرص.. ولا نريد مناخاً سياسياً متشنجاً في إدارة الحكومات.. ويجب أن نعمل معاً على إشاعة لغة التعاون والتناصح بيننا {وتعانوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}.

فشبابنا ينتظر التغيير ويرنو لحياة حرة كريمة تليق به ويجب علينا أن نقدم لهم أنموذجاً عملياً في كيفية استثمار السياسة لتحقيق الخدمة والبناء.. وأن نغير ثقافة التشكيك التي اشُيعت للأسف في أوساط شبابنا في كل ما يتعلق بالجانب السياسي..

ولعل السبب الأساسي في ذلك يعود إلى غياب التنشئة السياسية المرافقة للنظام السياسي.. وغياب مفهوم الدولة وشيوع مفهوم السلطة بدلاً عنها.. ما يعني أننا بحاجة إلى

إصلاحات بنيوية وعميقة في قطاع التربية والتعليم والثقافة.. فضلاً عن الحاجة المتزايدة إلى برامج إستراتيجية بعيدة المدى تدخل في فهم المواطن العراقي وسلوكه.

وفي ملف ذي صلة .. هناك زيارة مرتقبة للأخ رئيس الوزراء إلى واشنطن واللقاء برئيس الولايات المتحدة الأمريكية وكبار المسؤولين هناك ، و نعتقد أن هذه الزيارة مهمة و يجب أن تحظى بدعم وإجماع عراقي لتمكين الحكومة من انسيابية الحوار والتفاوض على مستقبل العلاقات العراقية -الأمريكية ، التي تأخذ أبعاداً جديدة بحسب المناقشات والحوارات والمفاوضات الجارية.

-إن العراق يريد أن يؤسس لشراكة متينة مع جميع دول المنطقة والعالم في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع احترام سيادته وصيانة استقلاله من قبل الجميع وفي أجواء سليمة تمكن الجميع من اتخاذ القرارات الصائبة والمثمرة .

-إن التفاوض على انهاء مهام التحالف الدولي واستبدال العلاقة مع الولايات المتحدة من علاقة أمنية وعسكرية بحتة ، إلى علاقة شاملة في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة والمصارف والمعرفة والجامعات والتكنولوجيا والاتصالات وتبادل الخبرات و التجارب و الوفود ، كلها أمور راجحة و مطلوبة لتطوير هذه العلاقة ، واليوم شعبنا يتطلع إلى نمط جديد من العلاقات تؤتي ثمارها وتنعكس على استقرار العراق وازدهاره.

إقليمياً .. لابديل لمنطقتنا غير السلام.. ولا سلام شامل من دون الاعتراف الكامل بالحقوق..

وإن التعنت الإسرائيلي والحقد الصهيوني يمثلان حجر العثرة أمام أي محاولة لإرساء الطمأنينة والسلام في منطقتنا العربية والإسلامية.. فقد بلغ الأمر بهم إلى إشعال فتيل الحرب وتأجيج الصراع عند كل محاولة للتهدئة والسلام بين دول المنطقة.

إن هذا الكيان الغاصب لا يفقه سوى لغة الدم وسهام الفتنة.. ولا يلتزم بأبسط المواثيق الدولية.. وليس لديه أدنى حرمة للقيم الإنسانية.

ما زالت أسماع هذا الكيان الغاصب صماء أمام دعوات الهدنة وإيقاف الحرب بالرغم من قرار مجلس الأمن الملزم بهذا الخصوص .. وفي ظل صمت دولي مريب .. وذلك لأنهم يمثلون بحق لغة التطرف والتعجرف والكراهية.. وعلى دول العالم أن تدرك حقيقة هذا النظام جيداً ، وأن لاتنخدع بمظاهر الكذب وتزييف الحقيقة التي يصنعها اللوبي الصهيوني المتنفذ في دوائر القرار العالمي للأسف الشديد.

يجب أن لاتسمح الدول العربية والإسلامية بخطف السلام من منطقتنا من قبل هذا الكيان الغاصب.. بل يجب أن تقف وقفة موحدة أمام محاولات التفرقة والفتنة التي تستهدف وحدة الأمة الإسلامية ومصالحها..

إن تعميق العلاقات بين دولنا العربية والإسلامية.. وتأمين مصالح شعوبنا المشتركة.. وتوثيق عرى التفاهم والحوار الإيجابي بيننا.. لهو أكبر سلاح نواجه به هذا الكيان الغاصب وننتصر به لشعبنا الفلسطيني المظلوم.

ونقولها للكيان الصهيوني .. قاتل الأطفال والنساء وعمال الاغاثة والدبلوماسيين .. إنكم مهما علوتم واستكبرتم في الأرض.. سيأتي اليوم الذي نشهد فيه سقوطكم ونهاية عروشكم الظالمة.. إنها سنة وقدره.. {وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون}

أعز الإسلام وأهله..

وحفظ شعوبنا العربية والإسلامية من كل سوء..

وحمى العراقيين وشبابهم من مكر الأعداء..

وحفظ الله مراجعنا العظام ولاسيما المرجع الأعلى الإمام السيستاني (دام ظله الوارف)

ورحم الله شهداءنا الأبرار ولاسيما قادة الانتصار والشهيدين الصدرين وسفير المرجعية وشهيد المحراب وعزيز العراق.

إنه سميع مجيب الدعاء..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..